

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: تعزيز قدرات
الناس على تحقيق القضاء على الفقر،
والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة،
وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من جمعية رعاية التفاهم بين الأمم، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

211212 211212 12-60982 (A)



بيان

بافتراض أنه في عام ٢٠٥٠ سوف يقارب عدد الأشخاص الذين يطمحون في الوصول إلى مستوى الرفاه الذي تحقق في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٠ بلايين شخص فإن الاقتصاد سيكون بحاجة إلى أن ينمو بحيث يزيد حجمه ١٥ مرة عن حجم اقتصادنا الحالي بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى معضلة تتمثل في أن النمو قد يكون غير مستدام غير أن "تقلص النمو الاقتصادي" سيكون هو أيضاً غير مستقر على ما يبدو. أولاً، يمكن حل هذه المعضلة بتحويل الرؤية الميكانيكية للاقتصاد إلى نظام تصور يتمثل في "اقتصاد ذي وجهة إنسانية" تتولى فيه الشركات المسؤولية الاجتماعية ومسؤولية الاستدامة في سياق عالمي. ثانياً، هناك حاجة إلى نماذج جديدة لمشاريع تجارية تعتمد بدرجة أقل على الكفاءة الأساسية وبدرجة أكبر على ما هو متاح لتلبية حاجات الناس الأساسية. وتتطلب التحديات العالمية المقبلة التحول من المشاريع التجارية الأساسية ووفورات الحجم إلى المشاريع التجارية المتعددة التي تركز على تنوع الاقتصادات. ثالثاً، ثمة استجابة أخرى شائعة تتمثل في الدعوة إلى "فك الارتباط بين البيئة والنمو الاقتصادي" و "استخدام الحد الأدنى من المواد" حيث يتعين أن يكون النمو المستمر مرتبطاً بانخفاض في حركة الإنتاج المادي. وبالنظر إلى أن اقتصاداتنا الرأسمالية الحديثة لها نجحت في تحسين الكفاءة فإن هذا النهج يبدو جذاباً. ويمكن في سياق تغيير الطرائق والاستراتيجيات المتعلقة بالمشاريع التجارية بحيث تصبح متماشية مع الطبيعة، أن ينشأ فرع جديد تماماً من فروع الصناعة وأن يحدث تنوع هائل في "فرص العمل الخضراء" وهو ما من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، بل وأن يدفع قدماً بالقضاء على الفقر. ومن الممكن أن يستفاد من تحمل الشركات للمسؤولية الاجتماعية كنهج لتنشيط الأنماط المستدامة والحث على إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وهي مسألة لم تُستغل تماماً حتى الآن إمكانية تحقيقها. وتتمثل نقاط البداية ذات الصلة في القيام، أولاً، بتحديد إمكانية تحقيق تكييف الأنشطة التجارية مع أولويات التنمية الوطنية أو الدولية، وثانياً، بتحديد الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تساعد وتسهّل، على نحو فعال، سير الأعمال التجارية.